

كوثر:بات

أرليت جريصاتي
أول قاضية لبنانية

حب العلم والعمل
كان وقود النجاح..
وتحويل كل رفض
إلى «فخر»



في الأردن : الانتخاب حق دستوري
هل يملكه السجين؟

سجينات يتمنين الانتخاب
لكن القضبان تمنعهن



آن لنساء العالم أن
يلتمسن طريق العدالة

الميزانية المراعية
للنوع الاجتماعي؛
إعادة توزيع عادل للميزانية
لتحقيق التنمية والمساواة



الناشطة الحقوقية العراقية زينب سلمي :

تمردت على الخوف
نصرة لنساء
العالم



الإفتاحية

د. سكينه بوراوي

المديرة التنفيذية



فرضت التحولات التي عرفتها المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة مفهوم التنمية والتشاركية في حوكمة الشأن المحلي كأحد ركائز الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وهو ما يشكل دافعا لتعزيز الديمقراطية التشاركية في إدارة الشأن المحلي بهدف تحقيق نتائج تنموية أفضل تستفيد منها كل الفئات والمجتمعات نساء ورجالا.

ولا يمكن اعتبار أن هناك توجها متسقا لبناء نظام لا مركزية حقيقية وفعلية في معظم البلدان العربية، بقدر ما هي استجابة لمتطلبات الإرادة أو لمطالب وضغوط مناطقية أو محلية أو بناء على معايير أخرى سواء أكانت قومية أو إثنية... وتحيل معاينة الأوضاع في المنطقة عموما إلى وجود تباين في نسق التحولات بحسب مؤشرات مدى نضج البيئة المجتمعية وفاعلية منظمات المجتمع المدني إلى جانب مدى الاهتمام بتشريك النساء والشباب في صياغة السياسات والمخططات التنموية.

وتقتضي السياسات التنموية المحلية الدفع نحو مزيد تعزيز فرص انتفاع النساء بامتيازات سياسة اللامركزية، تشمل الجوانب القانونية والتشريعية، والمرتكزات الثقافية والاجتماعية، والمرتكزات الاقتصادية، والجرأة السياسية للفاعلين من أحزاب سياسية وأصحاب القرار السياسي، وهايكل المجتمع المدني والإعلام.

إن التمعن في أثر التنمية المحلية واللامركزية على أوضاع النساء وأدوارهن، يلاحظ العديد من الصعوبات والتحديات المرتبطة باللامركزية من ناحية وإدماج النوع الاجتماعي من ناحية أخرى. فمن بين التحديات ما يرتبط باللامركزية بصفة عامة، وما يرتبط بالنوع الاجتماعي. ف فيما يرتبط باللامركزية، فإن تدني الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية جعل اللامركزية منحصرة في مجال الخدمات العمومية دون أن تشمل بصفة واضحة مجال اتخاذ القرار ومشاركة المواطنين والمواطنات فيه من مرحلة الصياغة إلى مرحلة التنفيذ. وفيما يرتبط بالنوع الاجتماعي، فنسجل تعاملات غير جدي وغير متساو مع المرأة في مختلف المستويات والمراحل، وكذلك ضعف الصبغة الإلزامية للقوانين والمراسيم المحددة لطبيعة عمل سياسة اللامركزية الأمر الذي يجعلها غير متناغمة إلى درجة التناقض فيما بينها.

ضمن هذا السياق، تقع على عاتق منظمات المجتمع المدني والإعلام مهمة محورية في تعزيز مشاركة النساء في مسارات التنمية الشاملة، والعمل على الاستفادة من مما تتيحه أجندة التنمية 2030 من فرص وخيارات تشمل كل الناس والفئات دون استثناء وتطلب مقاربة تشاركية تجمع كل المتدخلين بما فيهم أصحاب الحقوق وذوي الواجبات.

في البدء كلمة...

لبنى النجار - كوثر

يعكس هذا العدد من «كوثر» وقد اخترنا أن يكون عددا جامعاً لا خاصاً بإحدى المواضيع التي يشتغل عليها مركز «كوثر»، واقع وأوضاع النساء العربيات بأفأقه، ولكن أيضاً بمعيقاته وتحدياته التي مازالت تحد من المشاركة المنصفة للنساء في مختلف المجالات.



فالعدد جاء زاخرا هذه المرة ببورتريرات لنساء قياديات في ميادين مختلفة : القضاء والاستثمار وإعمال السلم والأمن... ما يحيل إلى تنوع الأدوار



المجتمعية التي تضطلع بها النساء العربيات في مختلف المجالات، وما وصلت إليه مكانتهن وأوضاعهن من تطور أسهمت فيه بلا شك منظومة التشريعات والآليات القانونية التي ما فتت تعزز حقوق النساء العربيات.

غرار أهمية القرار 1325 في حماية النساء والفتيات خلال فترات النزاع والسلم وفي وصولهن إلى العدالة، وحق السجينات في الانتخاب بالأردن، وكذلك واقع المرأة وأوضاعها بعد ست سنوات من الثورة اليمنية.

كما يلقي هذا العدد الضوء على بعض البرامج التي ينفذها مركز «كوثر» ضمن مجال عمله «المرأة العربية والإعلام»، على غرار برنامج «مشاركة النساء والإعلام : أساس لحكومة محلية أفضل»، وهو من البرامج التي تسهم في تطوير المشاركة المتكافئة للنساء في الحياة العامة والسياسية ووطنياً وجهوياً ومحلياً، حيث يضطلع الإعلام المحلي وهياكل المجتمع المدني بدور رئيسي في مساندة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمدنية وتعزيز حضورها في وسائل الإعلام.

ويطمح مركز «كوثر» أن تظل نشرية «كوثر» منبرا يتجاوز التعريف ببرامج المركز وأنشطته، لمزيد مناقشة قضايا النساء ومواكبة حراك البلدان العربية في شأنها



وما تطرق إليه حوار العدد مع المحامية والناشطة الحقوقية اللبنانية منار زعيتر من لبنان، يقدم فكرة تنفيذ القرار 1325 المعني بالأمن والسلم في علاقته بالبيئات المؤسسية والسياسية والاجتماعية وبواقع أوضاع النساء في المنطقة العربية في ضوء حالات عدم الاستقرار وتنامي مخاطر الإرهاب والنزاعات المسلحة هنا وهناك. وتناولت مقالات أخرى مسائل متصلة بأوضاع وقضايا النساء في عدد من البلدان العربية على

الميزانية المراجعة للنوع الاجتماعي: إعادة توزيع عادل للميزانية لتحقيق التنمية والمساواة

بمقتضى أحكام الباب السابع من دستور 2014، وباعتبار أن السلطة المحلية هي أقرب سلطة إدارية للمواطنين والمواطنات حيث تمثل السلطة المركزية في نطاق ترابي معين، تمت دسترة منظومة اللامركزية في تونس. منظومة تتكون من ثلاثة أصناف من المجالس المحلية المنتخبة وهي المجالس البلدية والجهوية ومجالس الأقاليم وتقوم على مبدأي الانتخاب والتدبير الحر وتتمتع بالشخصية القانونية والاستقلالية الإدارية والمالية.

وتهدف اللامركزية في مفهومها الدستوري الجديد إلى تشريك المواطنين والمواطنات في البرامج السياسية والتنمية بشكل مباشر على المستوى المحلي بهدف التأسيس للحكم التشاركي الديمقراطي وتقوية دعائم الديمقراطية المحلية وفق مقتضيات الدستور الجديد.

وانطلقت الدولة التونسية في إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانية خلال مسار الإعداد لمخطط التنمية 2016 - 2020، تزامنا مع الإصلاحات الكبرى المعتمدة في مجال المالية العمومية وخاصة منها اعتماد منهجية الميزانية حسب الأهداف وهي فرصة مهمة وظرفية مناسبة لاعتماد مقاربة النوع الاجتماعي. وتعتبر الميزانية التي تراعي المساواة بين الجنسين حجر الأساس في رسم وتنفيذ السياسات التنموية تدرج مقاربة النوع الاجتماعي وتضمن المساواة بين الرجل والمرأة في التنمية.

الحكم المحلي مع إبراز أهمية دور المرأة في صنع القرار على مستوى الانتخابات البلدية والمحلية المرتقبة.



تبسيط اللامركزية والميزانية المحلية المراجعة للنوع الاجتماعي

كما تهدف الدورات إلى تبسيط مفاهيم الميزانيات المحلية من خلال عرض تمويلها وآليات الرقابة المؤسسية والمدنية عليها علاوة على التعريف بمفاهيم الميزانيات المحلية المراجعة للنوع الاجتماعي عبر مقارنة التجارب الدولية الناجحة في المجال وتنزيلها في السياق التونسي مع إبراز الواقع والتحديات لميزانيات الجماعات المحلية المراجعة للنوع الاجتماعي في تونس حسب خصوصية الجهات.

ونظم مركز كوثر في إطار برنامج الشراكة سلسلة من الورشات التدريبية الموجهة لممثلين وممثلات عن المجتمع المدني والإعلام بولايات بنزرت وقابس وقفصة للتعريف بالمجالس المحلية المنتخبة وتركيبتها وصلاحياتها وآليات الحكم المحلي التي أقرها الدستور ومشروع مجلة الجماعات المحلية قصد تبسيط مفاهيم اللامركزية والحكم المحلي مع التوعية بأهمية إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في منظومة

ورشات تدريبية لنشطاء بنزرت وقفصة وقابس

وفي هذا الإطار، نفذ مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) مشروع «مشاركة النساء والإعلام، أساس لحكومة محلية أفضل» بالشراكة مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي وذلك لتدعيم مشاركة النساء والإعلام في السياسات المحمية وإدارة الشأن العام بولايات بنزرت وقفصة وقابس.

«انخراط المرأة في كل السياسات و البرامج التنموية ضرورة»

وعن دور المرأة في السياسات العمومية تؤكد خبيرة الميزانيات المراعية للنوع الاجتماعي، أنه «لا يمكن تجاهل الدور الأساسي والمهم الذي تلعبه النساء في مجال تدبير الشأن العام وضرورة ضمان انخراطها التام في كل المجالات لتحقيق تنمية محلية مندمجة ومستدامة في جميع المجالات وذلك بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي والمساواة بين الرجل والمرأة في كل السياسات العمومية والبرامج التنموية على جميع المستويات انطلاقا من مرحلة رسم السياسات ووضع البرامج التنموية وصولا إلى تنفيذها ومتابعتها والرقابة عليها على مستوى البرامج والمشاريع التنموية تشمل دورة مشروع تحديد المشروع والتخطيط له وتنفيذه ومتابعته وتقييمه».

السياسات العمومية المراعية للنوع الاجتماعي «مفتاح التنمية»

وتقول القاضية عائشة بنبلسن أيضا «تعودنا سابقا على سياسات عمومية لا تراعي خصوصية النوع الاجتماعي وهي مجرد إنفاق للأموال والاعتمادات العمومية وتحيد عن أهدافها المرسومة وإذا لم تراعي السياسات العمومية النوع الاجتماعي فإنه لن يسجل تقدما ولا تحسنا في ظروف عيش التونسيين، فالسياسات العمومية المراعية للنوع الاجتماعي هي مفتاح التنمية في الجهات، لذلك عند إعداد ميزانية محلية مراعية للنوع الاجتماعي، يجب أولا تحديد الفوارق بين الجنسين ثم اتخاذ تدابير إيجابية وأخرى خصوصية بشكل يستجيب لمتطلبات المتساكنين والمتساكنات في المناطق البلدية أو الجهوية أو الإقليمية أو الوطنية لحد من الفوارق بين الرجال والنساء».



للنوع الاجتماعي أي لمبادئ المساواة بين الرجال والنساء، وقد تتطلب اتخاذ تدابير خصوصية موجهة للنساء كما الرجال حسب ما تقتضيه احتياجات النوع الاجتماعي.

تمويل فعلي للمساواة

وحسب المديرة عائشة بنبلسن فإنه باعتماد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي ينبغي التحقق من فعالية تمويل المساواة وكفاءتها أي لمس تحسن في مجال تقلص الفوارق بين الرجال والنساء في نطاق ترابي معين مع إثبات أن الاعتمادات قد بلغت فعلا للفتة المستهدفة وأن هذه الأخيرة راضية بما تحقق لها وبذلك يمكن الحديث عن تمويل فعلي للمساواة بين الجنسين».

وتضيف الخبيرة بأن اللامركزية نظام وضع «لضمان التنمية بالجماعات المحلية المحدثة بالدستور ولا بد ان تبنى ميزانيات هذه الجماعات على أساس مراعي للمساواة بين الجنسين وذلك عبر مقاربة شاملة عمودية وأفقية تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي في جميع مراحل السياسات التنموية وعلى جميع مستويات التنظيم وكافة أوجه البرامج والمشاريع والأنشطة على المستوى الجهوي والمحلي».

واعتمد المشاركون والمشاركات في الورشات التدريبية أمثلة مبسطة مثل البرنامج الوطني للحد من الانقطاع المدرسي الذي يشهد فوارق واضحة بين مختلف مناطق الجمهورية والبرنامج الوطني للمرأة الريفية والبرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب والبرنامج الوطني للمساكن الفلاحية والذي بتنفيذه سيغير طبيعة حياة نساء المناطق الريفي ورجالها في النفاذ إلى أماكن الدراسة والعمل ومراكز القرار وتقريب الخدمات.

ليست ميزانيات خاصة بالنساء

وتقول عائشة بنبلسن القاضية وخبيرة في الميزانيات المراعية للنوع الاجتماعي ومديرة المشاركين في هذه الورشات، إن «الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي تهدف إلى القضاء القضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء وهذا ما أثبتته التجارب الدولية فالهدف منها تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء وأن توجه السياسات المحلية من الداخل لتكون أكثر فعالية في تحقيق مبادئ المساواة بين الجنسين، ولكنها ليست ميزانيات خاصة بالنساء ولا تتطلب ترفيعا في النفقات بل تقتضي وضع أولويات جديدة : إعادة توزيع عادل لقيمة الميزانية المحلية مع مراعاة

آن لنساء العالم أن يلتمسن طريق العدالة

د. عزة كامل - مصر



وارغامهن على العمل كزوجات لمكافحة المقاتلين كما حدث في دارفور والكونغو وأفغانستان وأوغندا وليبيريا والبوسنة وبنجلاديش وروندا.... ويمكننا أن نضيف الآن سوريا والعراق.

إن انعدام الأمن وغياب القانون وتسييد العنف المبني على النوع الاجتماعي من الأسباب التي تهمش النساء وتضرب العزلة حولهن ويعدهن عن التماس طريق العدالة. وغالبا ما تنتهك حقوقهن الإنسانية، وكذلك حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية، ويدخلن في دائرة الفقر المدقع بسبب عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات التي توفرها الحكومات، فيعجزن عن تأمين الدخل وتلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة، مما يضطرهن إلى النزوح عن بلدن الأم بحثا عن مأمّن وملجأ.

النساء والفتيات هن أكثر الفئات تأثراً بكل أشكال العنف البدني والجنسي والنفسي تحت تأثير النزاع والصراع المسلح. فمعظم النساء يتعرضن للاغتصاب وخاصةً الاغتصاب الجماعي وكذلك تتعرض اللاجئات لأشكال مختلفة من العنف والاستغلال بما في ذلك الاغتصاب والاختطاف، أثناء هروبهن من مخيمات اللاجئين. وهن يتعرضن أيضاً للقتل المتعمد والتعذيب، وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية. ويتم استغلال النساء جنسيا واقتصاديا وعسكريا، بالإضافة إلى قطع أجزاء من الجسد أو تشويها ويخضعن للتجنيد القسري كمقاتلات ويشملهن الاختفاء القسري والزواج القسري والبقاء القسري والإجهاض القسري... ويتم إرغام النساء على ممارسة الجنس والاسترقاق لأداء الأعمال المنزلية



جديدة متسقة مع منظور النوع الاجتماعي في فترات قبل النزاع وخلالها وعند حله، لضمان تمكين المرأة من المساهمة في حل النزاعات وضمان منع العنف ضد النساء والفتيات ومحاكمة مرتكبيه، إضافة إلى التشديد على ضرورة مساهمة المرأة في صياغة مبادرات انتعاش وبناء السلام والاستفادة منها. كما يشجع القرار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إعداد خطط عمل وطنية خاصة بها لتنفيذ القرار على المستوى الوطني.

ويشمل القرار عدة نقاط رئيسية وهي، زيادة مشاركة وتمثيل المرأة في جميع مستويات صنع القرار وطاولة المفاوضات، والانتباه إلى الاحتياجات المحددة لحماية النساء والفتيات في الصراعات ومراعاة منظور النوع الاجتماعي وتمثيل المرأة في عمليات ما بعد الصراع وفي وضع برامج الأمم المتحدة وإعداد التقارير وبعثات مجلس الأمن وفي عمليات الأمم المتحدة المساندة للسلام.

وقد تم التركيز على تنفيذ الالتزامات بشأن المرأة والسلام والأمن على المستوى الوطني في صكوك حقوق الإنسان، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو». فمنذ عام 2010، تبنت لجنة السيداو التوصية العامة رقم (30) بشأن حماية حقوق الإنسان للمرأة في سياق منع نشوب النزاعات وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع.

وتشير الإحصاءات من خلال دراسات أجرتها منظمات الأمم المتحدة بعد مرور عقد على اعتماد قرار مجلس الأمن 1325 أن أقل من 8% هي نسبة مفاوضي السلام من النساء، وأن 9 من اتفاقات السلام الموقعة في عام 2011 شملت حكيمين فقط خاصين بالنساء (الصومال، اليمن)، وأن مشاركة المرأة ضمن فرق التفاوض هي 4 (قبرص، جورجيا، غيانا، اليمن) من أصل 14 عملية مفاوضات سلام عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة في عام 2011. وتذكر 17 فقط من أصل 585 اتفاقية سلام ما بعد عام 1990 أن العنف الجنسي المنظم يعتبر في كثير من الأحيان أسلوباً من أساليب الحرب)، وتصف 6 فقط من أصل 300 اتفاقية سلام العنف الجنسي بأنه انتهاك لوقف إطلاق النار، كما يوجد 3 نساء فقط من بين 15 قاضياً في محكمة العدل الدولية (أي بنسبة 20%).

يمثل قرار مجلس الأمن 1325 الذي تم تبنيه بالإجماع في أكتوبر 2000 المرة الأولى التي ينظر فيها إلى الأثر الضريد وغير المتكافئ للصراعات المسلحة على المرأة، ويعترف بالمساهمات غير المقدر وغير المستغلة بالشكل الكافي التي تقوم بها المرأة لمنع الصراعات وحفظ السلام وتسوية النزاعات وبناء السلام. كما شدد المجلس على أهمية المشاركة المتساوية والكاملة للمرأة كعنصر فاعل في السلام والأمن. ومن هنا يهدف القرار إلى تطوير رؤية

النزاع، نجد أن الاتفاقية في حد ذاتها توفر عددا من وسائل التطبيق على الالتزامات العريضة المحددة في قرار الأمم المتحدة. وتتم مراقبة تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 عن طريق الأمين العام في تقاريره إلى مجلس الأمن وكذلك من خلال المناقشات المفتوحة لمجلس الأمن. وتشمل آليات التغذية الأخرى تقييم الخبراء المستقلين (المرأة والحرب والسلام)، واجتماعات «أريا» التي توفر منتدى لمنظمات المجتمع المدني النسائية لمخاطبة أعضاء مجلس الأمن. كما توفر الجلسات المفتوحة لمجلس الأمن حول المرأة والسلام والأمن لكافة الدول الأعضاء فرصة النظر في أهداف القرار ومدى تنفيذها. ويمكن أيضاً أن يقوم أنصار النوع الاجتماعي بالمناصرة مع حكوماتهم، ولدى الأمم المتحدة ووكلائها من أجل تخصيص ميزانيات للمساواة بين الجنسين في قضايا السلام والأمن بما في ذلك المساعدات الإنسانية وإعادة البناء وتمثيل المرأة في عمليات صنع القرار على المستوى الدولي وعلى مستوى الأمم المتحدة... ويتم كذلك رصد قرار مجلس الأمن 1325 والقرارات الأخرى ذات الصلة من قبل لجنة السيداو كما هو مطلوب من الدول في التوصية العامة عدد 30.

الإستراتيجية الإقليمية : حماية المرأة العربية : «الأمن والسلام»

ومع تطور الوضع السياسي بالمنطقة العربية التي شهدت صراعات ونزاعات في بعض البلدان خلال العهود الأخيرة، واندلاع الانتفاضات والتظاهرات والثورات الشعبية المطالبة بالتغيير في الأعوام الستة المنصرمة، اهتمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة المرأة العربية عام (2012) بإصدار إستراتيجية إقليمية لحماية المرأة العربية (الأمن والسلام) وذلك بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. تركز هذه الاستراتيجية على الأطر والآليات القانونية على المستويين العربي والدولي وأيضا على مفهوم الأمن الإنساني للمرأة وتشتمل أيضا على الرؤية والهدف العام ومجالات الاستراتيجية.



فهذه التوصية تجعل العديد من التوصيات المذكورة في قرار مجلس الأمن 1325 ملزمة وتتطلب من الدول أن تقدم تقريرا عن التدابير التي اتبعتها من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 وغيرها من التقارير في إطار المرأة والسلام والأمن. والغرض من هذه التوصية العامة هي توفير التوجيهات المناسبة والموثوقة إلى الدول الأطراف بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها لضمان الامتثال التام للالتزام بحماية واحترام وإعمال حقوق الإنسان للمرأة أثناء أوقات النزاع المسلح، وفي جميع عمليات بناء السلام.

وتستند التوصية العامة بشأن المرأة في منع الصراعات والنزاع وما بعد النزاع على : المادة 2 (أ - ز) بشأن الالتزامات الأساسية للدول الأطراف في الاتفاقية، المواد 1-3 و 5 حول العنف المبني على النوع الاجتماعي، المادة 4 بشأن التدابير الخاصة المؤقتة، المادة 5 (أ) في خصوص تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، المادة 6 الحد من الاتجار بالمرأة واستغلالها، المادة 7 و 8 عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة وتمثيلها في الحكومة وعلى المستوى الدولي، المادة 9 بشأن حقوق المرأة في الجنسية، المادة 10 الحق في التعليم، المادة 11 على الحق في العمل، المادة 12 على الحق في الصحة، المادة 14 على حق المرأة الرياضية، المادة 15 (1) على مساواة المرأة مع الرجل أمام القانون.

وبينما يوسع قرار مجلس رقم 1325 نطاق تطبيق اتفاقية سيداو تجاه النساء في حالات النزاع وما بعد

خطة عمل تتناول المحاور الاستراتيجية سوف يوفر مساحة لتحليل الوضع والتشاور مع المعنيين والشروع في الإجراءات الاستراتيجية التي سيكون لها فرصة أكبر للنجاح.



وتتلخص الرؤية في ضمان حق المرأة العربية في الحماية من كافة أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي في أوقات الحرب والسلام وحصولها على حقوقها كاملة دون تمييز، وتعزيز دورها في مجتمع تسوده العدالة والمساواة.

وبشكل أكثر تحديداً، فإن أهمية إعداد خطة عمل تكمن فيما يلي :

- الهدف العام من إعداد استراتيجية عربية حول المرأة والأمن والسلام هو وضع إطار عربي عام يعمل على خلق بيئة مراعية للنوع الاجتماعي، ويحفظ سائر الجهات العربية ذات الصلة وصانعي القرار على المستوى الإقليمي العربي وعلى المستوى الوطني في مختلف الدول العربية على العمل الفعلي لحماية المرأة من كل أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي والذي تتعرض له خاصة في أوقات الحروب والنزاعات المسلحة.
- واشتملت مجالات الاستراتيجية على المشاركة والوقاية والحماية خلال ثلاث مراحل (أولاً مرحلة الأمن والاستقرار، ثانياً مرحلة الطوارئ والنزاعات المسلحة، ثالثاً مرحلة ما بعد النزاعات المسلحة). ولكل مرحلة من هذه المراحل تم وضع هدف استراتيجي وعدد من الإجراءات على مستوى المشاركة والوقاية والحماية.
- وترى جامعة الدول العربية أنه يجب إعداد خطة عمل عربية وحث الدول العربية على إعداد استراتيجيات وخطط عمل وطنية بشأن تنفيذ العديد من القرارات الدولية ذات الصلة بالمرأة والأمن والسلام وأن إعداد
- إعداد برنامج شامل قابل للتنفيذ يجري الأخذ بعين الاعتبار الأولويات الاستراتيجية ومن ثم يجري تحديد المبادرات اللازمة للتنفيذ، والتنسيق فيما بين جميع الجهات العاملة في مجال قضايا المرأة والأمن والسلام ويتم وضع آلية عمل مشتركة على مستوى السياسات تكفل الازدواجية وتمنعها، وتزيد من فاعلية استخدام الموارد المتاحة.
- التوعية والتثقيف خلال عملية وضع الخطة بشأن قضايا المرأة والأمن والسلام من أجل تعزيز التفاهم والالتزام بالمساواة بين الجنسين. وستزيد عملية المشاركة في إعداد الخطة من الشعور بالملكية والمسؤولية عندما يأتي الوقت لتنفيذ خطة العمل، والمساءلة حيث يمكن للجهات المسؤولة أن تعقد اجتماعات علنية لمناقشة آليات التنفيذ مع تحديد الجهات الأساسية المسؤولة عن تنفيذ كل مبادرة وتقديم جدول زمني واضح للتنفيذ، والرصد والتقييم إذ ترصد خطة العمل تقييم ومتابعة الجهات المختلفة لتنفيذ الخطة من خلال وضع المعايير والمؤشرات اللازمة

هناك العديد من العوامل التي تساعد في كفاءة الالتزام بالقرار وتنفيذه ولكن تبقى التحديات والمعوقات أكبر

الأستاذة منار زعيتر، محامية بالاستئناف ومستشارة قانونية مع عدد من المنظمات الدولية والمحلية العاملة على قضايا حقوق الإنسان في لبنان. وهي أيضا باحثة مشاركة في إعداد أدلة تدريبية وتقارير وطنية وإقليمية حول أوضاع حقوق النساء في لبنان والمنطقة العربية. علاوة على كونها مدربة حول القوانين اللبنانية والاتفاقيات الدولية والآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان. انطلاقا من خبرتها وإلمامها بقضايا وحقوق النساء، وما تقدمه من تدريبات حول آليات الحماية الدولية للنساء في أوقات النزاعات، اختارت «كوتريات» أن تخصصها بحوار حول واقع تطبيق القرار 1325 في المنطقة العربية.

لبنى النجار



«كوتريات» : أنت محامية وناشطة حقوقية وخبيرة في قضايا النساء ليس في لبنان فقط وإنما في المنطقة العربية. فكيف ترين واقع أوضاع النساء في المنطقة العربية على ضوء تأثير حالات عدم الاستقرار وتنامي مخاطر الإرهاب عليهن؟

يمكن قراءة واقع أوضاع النساء في المنطقة العربية على ضوء تأثير حالات عدم الاستقرار في أبعاد متعددة أهمها الحماية والمشاركة. في البعد المتصل بالحماية، إن ما تشهده المنطقة أثر وسيؤثر على أية استراتيجيات وسياسات لحماية النساء. أكثر من ذلك هو فاقم من قضايا العنف التي تطال النساء والفتيات تحديدا العنف الجنسي وتنامي العنف الأسري وتمظهره بأشكال مختلفة بسبب تصاعد النزاع والخوف من الإفلات من العقاب. وفي البعد المتصل بالحماية في الوقت الراهن هناك خوف كبير على وصول النساء إلى العدالة بسبب ثقافة الإفلات من العقاب وبسبب ضعف بنية الحماية القانونية والقضائية. أما في البعد المتصل بالمشاركة، فإن ما تعيشه المنطقة لم ينتج البنية الديمقراطية المنشودة والتي ناضلت شعوب المنطقة طلبا لها. إن ما

تعيشه المنطقة منذ سنوات ساهم في نمو حركات أصولية وأخرى متطرفة، إضافة لكون هذا الواقع قد دمر كل الحياة السياسية الطبيعية التي تنتج أحزابا ووعيا وثقافة سياسية.

في سياق متصل، إن ما تعيشه المنطقة سبب حالات لجوء ونزوح لملايين الأشخاص وغالبيتهم من النساء والأطفال، وهذه مشكلة رئيسية في ظل ضعف رصد احتياجات النساء اللاجئات وعدم أهلية دول المنطقة لحماية اللاجئات.

بالطبع، هناك تفاوت في أوضاع النساء في دول المنطقة، ولكن تبقى ثمة تحديات مشتركة أفرزتها الحالة الراهنة، وتبقى الصورة العامة المشتركة هي الفشل في حماية النساء من التمييز في مجالات عدة كالتعليم والصحة والعمل، أو حمايتهن من كل أشكال العنف إضافة إلى إقصائهن عن المشاركة الحقيقية في حل النزاع وبناء السلام.

«كوتريات»: نسجل منذ فترة التزاما عربيا (وإن كان بطيئا ومحتشما) بقرار مجلس الأمن 1325، حيث تم وضع استراتيجية إقليمية لحماية المرأة العربية وخطه عمل تنفيذية، وذلك بمبادرة من جامعة الدول العربية وانخراط جهات أممية وإقليمية أخرى فيها، كيف تقيم مثل هذا المبادرات؟ أي ما مدى أهميتها وأيضا فيم تقف حدودها، لاسيما أن عديد الدول العربية حتى تلك التي تعيش حروبا ونزاعات لم تعمل على تبني القرار وتنفيذه؟

تتجلى إيجابيات هذه المبادرات في كونها تضع أجندة الأمن والسلام للنساء في صلب تدخلات جامعة الدول العربية والقرارات الصادرة عنها. وعلى الرغم من أهمية هذه المبادرات، إلا أنها لا تعكس التزاما حقيقيا لدى الدول العربية في ترجمة الإستراتيجيات إلى خطط عمل على المستويات المحلية. وإضافة إلى ذلك، تبقى مقاربة قضايا المرأة في المنطقة العربية رهنا بالسياق السياسي والاجتماعي المناهض لقضايا النساء والذي لا يربط التمييز ضد النساء بكل منظومة العنف في القوانين الدينية. وإن قضية التمكين التي تناادي بها الجامعة أيضا قاصرة عن ربط التمكين بالعمل بداية على إلغاء التمييز وعلى تأمين الفرص المتساوية للنساء. تبقى المشكلة بنيوية وتتعلق بموقف المنظمات من الجامعة العربية لكونها أكبر تجمع إقليمي لأنظمة غير ديمقراطية إضافة إلى الضعف المؤسسي للجامعة وعدم وضوح الرؤية لتخطي

المشكلات التي تواجهها. أيضا هناك مشكلة في دور المجتمع المدني في جامعة الدول العربية واتخاذها صفة المراقب غالبا إضافة إلى ضعف آليات التفاعل بإستثناء التقارير إلى لجنة الميثاق أو التفاعل مع إدارة المجتمع المدني. بالعودة للتوصيات الصادرة لعدد من الدول ضمن مسار إستعراض الميثاق، هناك شبه غياب لأي توصيات تتعلق بأجندة الأمن والسلام للنساء.

«كوتريات»: التجارب العربية القليلة لتبني القرار 1325 والانخراط ضمن مرجعيته متفاوتة من بلد إلى آخر أي من سياق إلى آخر ومن بيئة سياسية واجتماعية إلى أخرى. كيف تقيم مختلف التجارب (اليمن والعراق والأردن ولبنان وفلسطين والسودان، واليوم تونس وستليها الإمارات) وما هي أهم الدروس المستفادة التي استخلصتها باعتبارك باحثة ومدربة في المجال؟

بداية لا بد من التمييز بين الدول التي أنتجت خططا وطنية ربطا بالقرار وهي تحديدا فلسطين والعراق وبين الدول التي لم تنتج لغاية اليوم هذه الخطط. الاستخلاصات تتمثل عموما في كون المنظمات متقدمة في معرفة القرار وتحليله على المؤسسات الحكومية لذلك هناك إخفاق في معرفة الحكومة بدورها، إضافة إلى الحياء التام للبرلمانات في إدماج أجندة الأمن والسلام للنساء في صلب العمل التشريعي. كما أن الأهداف التي تصاغ في الخطط هي أهداف غير قابلة للتحقيق أو القياس بالنظر للأوضاع التي تعيشها البلدان، وأن المبادرات أتت غالبا من قبل المجتمع المدني وهو ما يعكس بعض التنصل اليوم من تبني الخطة أو تنفيذها، كما هو الحال بالنسبة إلى العراق مثلا. ونسجل ضعفا على عديد المستويات : ضعف المؤشرات الخاصة بالخطة، ضعف وضع خطط التدريب الموجه وبناء القدرات الطويلة الأمد حول أجندة الأمن والسلام للنساء، ضعف إنتاج خطاب نسوي يعالج قضايا التطرف العنيف والقمع السياسي والتسلح، ضعف رصد تطبيق القرار وتنفيذه ضمن تقارير الظل التي تعمل عليها المنظمات. وكذلك ضعف الربط بين القرار والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وإعتباره جزءا من هذه المنظومة، يتكامل معها ولا يلغياها، ولا ننسى ضعف توفير الموارد المالية ما أعاق ويعيق تنفيذ الخطط.

والسلام للنساء. هذا مع ضرورة العمل على إنتاج قيادات نسوية سياسية، والرصد والتوثيق لانتهاكات العنف الجنسي، والضغط لإقرار الخطة الوطنية الخاصة بالقرار، والتفاعل مع آليات الحماية الدولية لحماية حقوق النساء أثناء النزاعات. دون أن ننسى طبعا توثيق الممارسات والتجارب الجيدة، والعمل على التمكين بمقاربات وتكتيكات ووسائل عمل جديدة، وأهمية العمل على السياسات الاقتصادية والاجتماعية لدورها في تعزيز مشاركة النساء وحمايتهن.

«كوتريات»: لئن لا تستقيم المقارنة بين أوضاع النساء في الدول المتقدمة والمستقرة، بأوضاعها في الدول الفقيرة وخاصة تلك التي تعاني من الحروب والنزاعات، إلا أننا نلاحظ عديد البلدان المتقدمة والمستقرة التزمت بالقرار ووضعت خططاً تتناسب والأوضاع السائدة فيها على غرار النرويج والمملكة المتحدة والدانمارك وسويسرا وإسبانيا وهولندا وفلندا، والقائمة تطول..... فما هي الرسالة أو الدروس المستفادة التي يمكننا أن نستخلصها من ذلك ونستفيد منها؟

من المهم الإطلاع على التجارب من دول متعددة والتي عملت على الخطط الوطنية ولكن تبقى الحاجة كبيرة إلى الفهم الكامل للاحتياجات والسياقات الوطنية المتعلقة بجدول الأعمال للمرأة والأمن والسلام فإجراء واحد ليس مناسباً لجميع السياقات و لن يناسب جميع الضحايا ولا كل الناجيات. ويمكن أن نستخلص من هذه التجارب التالي: القرار 1325 هو إحدى آليات حقوق الإنسان، ومشاركة المرأة أمر أساسي في تحقيق السلام المستدام. لا بد أن تكون الأولوية لمنع النزاع، وليس استخدام القوة، ولا بد من خضوع مرتكبي الجرائم للمساءلة. يمثل دعم بناء السلام من النساء واحترام استقلالهن إحدى الطرق الهامة لمكافحة التطرف، وضمن هذا السياق لا بد أن تقوم جميع الجهات الفاعلة بأدوارها، مع أهمية إدخال المنظور الجنساني في جميع جوانب عمل مجلس الأمن، ومواجهة الفشل المستمر في توفير التمويل الكافي لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن •

«كوتريات»: لا شك أن تطبيق القرار 1325 أو أي قرار دولي يحتاج إلى أرضية وآليات وأدوات وإلى جهود وطاقات كبيرة ليس من الحكومات والمؤسسات الرسمية فحسب، بل أيضاً من صلب هياكل المجتمع المدني، فهل ترين أن البيئات المؤسسية والسياسية والاجتماعية في المنطقة العربية والإمكانات الموجودة فيها، يمكن أن تكفل الالتزام بالقرار وتنفيذه فعلياً؟

بلا شك، هناك العديد من العوامل التي تساعد في كفاءة الالتزام بالقرار وتنفيذه فعلياً، ولكن تبقى التحديات أكبر إذ أن البيئات المؤسسية والسياسية والاجتماعية في المنطقة العربية والإمكانات الموجودة فيها، تنتج العديد من المعوقات.

فعلى مستوى البيئة السياسية، يشكل الوضع الأمني المنفلت وحالة اللاإستقرار التي تسود العديد من بلدان المنطقة عائقاً رئيسياً أمام تنفيذ أجندة الأمن والسلام، إضافة إلى الفشل في إنتاج بنى سياسية ديمقراطية تعتبر قضايا حماية النساء أثناء النزاعات وقضية إشراك النساء في حل النزاع وبناء السلام من صلب أجندتها السياسية. وتشكل البنى الاجتماعية عائقاً كذلك، حيث ما زالت تسود البنية الاجتماعية التمييزية ضد النساء والتي تشجع العنف المبني على النوع الاجتماعي الموجه ضد النساء والفتيات، ويساعد على ذلك بنية تشريعية قاصرة عن حماية النساء في أوقات السلام فما بالناس بقصورها عن تأمين الحماية في أوقات النزاعات. أما بالنسبة إلى المجتمع المدني، أعتقد أن هناك تحديات خارجية تطال عمل المجتمع المدني وهي ليست خافية على أحد. ولكن بالتوازي هناك مسؤولية على المجتمع المدني في العمل على أجندة الأمن والسلام للنساء. وهذا لن يتحقق خارج إطار العمل على الشراكات سواء محلياً أو إقليمياً، وربط القرار 1325 مع إتفاقية السيداو والتوصيات الصادرة عنها سيما التوصيات الخاصة بالعنف وبالغنف أثناء النزاعات، والعمل على حزمة القرارات التي تبعت القرار 1325 لأهميتها ولكونها تشكل مع القرار أجندة الأمن

لبلدها العراق، وعزَّ عليها أن تكون نهاية «العم صدام» كما كانت تناديه بتلك الصورة المذلّة، رغم أنها ذاقت الرعب والخوف في عهده.

نشأتها ضمن عائلة قريبة من السياسة وتجربتها مع الحرب الإيرانية-العراقية أمران أكسبها وعيا بالأزمات التي تتعرض لها النساء بسبب أهوال الحروب، لتتكون فيها شخصية تصر على رؤية الحياة من منظور إيجابي، رغم كل ما واجهته من تحديات وصعاب.

ففي سن التاسعة عشر رقت لها والدتها زواجا تقليديا من عراقي مقيم في الولايات المتحدة، لتبعدها عن أعين صدام و أبناءه، وحتى تحافظ عليها من أي اعتداء محتمل. لكنها لقيت من زوجها كل أنواع العنف اللفظي والجسدي، فتركته بعد ثلاثة أشهر من الزواج وقررت أن تبدأ حياتها من الصفر.

بدأت سلمي رحلتها لمساعدة النساء في أماكن الصراع في سن الثالثة والعشرين، إثر زواجها من الأمريكي من أصل فلسطيني أمجد عطاالله. فعندما شاهدت فيلما تسجيليا حول ضحايا الاغتصاب في البوسنة، قررت زينب وعريسها السفر إلى هذه الدولة الواقعة في أوروبا الشرقية بدلا من قضاء شهر العسل. أبدت تأثرا بالغا إزاء ما حدث من اغتصاب واعتقال قسري للنساء البوسنيات، والناجيات من الحرب، لتطلق وزوجها منظمة «نساء من أجل نساء العالم» سنة 1993 وتترأسها إلى حدود 2011.

تمردت على الخوف نصرة لنساء العالم

سهير الشعباني - كوثر

اقترن اسمها بالنضال في سبيل حقوق المرأة والإنسان وحازت عديد التكريمات من الغرب والشرق. كسر حواجز الصمت والخوف كان الأحب إلى قلبها، ومنحها الشرعية للجلوس أمام النساء إصرارا منها على تشجيعهن ودفعهن إلى تحطيم قيود الخوف وتجاوز كل المشاكل والعقبات بالإرادة والإيمان والثقة بالنفس. إنها الناشطة الحقوقية والإعلامية العراقية زينب سلمي.



تقول زينب سلمي «لم يكن من السهل أن نكون أصدقاء لعائلة صدام لأن المجتمع يخافنا ونحن نخاف من الناس ومن الرئيس نفسه وكل الناس يخافون من كل الناس، خائفين من أي شيء، الأفكار، القوانين، الناس.» بكت زينب سلمي عندما شاهدت سقوط «صدام حسين»، باعتباره رمزا

ولدت سنة 1969 في العاصمة العراقية بغداد وحين بلغت سن الحادية عشر، وقع الاختيار على والدها ليكون الطيار الخاص للرئيس العراقي السابق صدام حسين ولذلك تهيأت لها الظروف لتكون قريبة من أسرة صدام، ومن بيته المسكون بالخوف والامتنال للأوامر الصادرة من عائلته.

عام 1995 تًثميناً لجهودها في اليوسنة والهرسك ورشحها ضمن أبطال القرن الواحد والعشرين عام 2010.

مُنحت جائزة امرأة العام في الولايات المتحدة الأمريكية والصادرة عن مؤسسة «باركليز». كما اختارتها مدونة «هافنغتون بوست» الأمريكية العالمية، لتكون ضمن قائمة السوبر لدفع الشباب والفتيات إلى العمل في مجتمعاتهم المحلية، وتقديم صورة حسنة عن تلك المجتمعات.

وآثر حصولها على تكريم المرأة العربية الرائدة لعام 2016 نظراً

لإسهاماتها الإنسانية والتطوعية، قالت زينب سلمي إن الجائزة مهمة بالنسبة إليها لأنها جاءت لأول مرة من العالم العربي، وإنها حصلت على الدعم والتشجيع ومنحت الكثير من الفرص والجوائز من الغرب رغم أنها شرقية، إلا أنه يؤمّلها أن يكون دعمها وتشجيعها من الغرب وليس من الشرق.

أما عن تجربة الربيع العربي فأكدت الناشطة العراقية، أنه كان الحدث الأروع على الإطلاق، الذي انتشل خوفاً تجذر في العرب على مر السنين حتى باتوا يحملونه في جيناتهم وفق تعبيرها.

سلمي تعتقد أنها لم تقارب ولو قليلاً على تحقيق هدفها لذلك تعمل حالياً على خطة لإطلاق مشروع جديد في الشرق الأوسط •



والقصص حول العالم من منظور النساء. كما تعمل سلمي الحاصلة على شهادة البكالوريوس في جامعة جورج ماسون، والمجستير في علم الاجتماع في مدرسة لندن للاقتصاد، صحفية متجولة بالتعاون مع جريدة نيويورك تايمز.

وهي المؤلفة التي نالت العديد من الجوائز عن الكتب التي أصدرتها، وأبرزها كتاب "بين عالمين: الهروب من الطغيان: النشأة في ظل صدام"، و«للحرب وجوه أخرى: قصص عن نساء في الحرب بين معاناة وأمل».

دافعت بشراسة عن حقوق النساء العربيات، وقابلت على امتداد مسيرتها النضالية العديد من الشخصيات الوازنة حول العالم. إذ كرمها الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون

وهي منظمة تعنى بالنساء المضطهدات والقاديات من بؤر الصراع، ساعدت منذ إنشائها 460 ألف امرأة في اليوسنة والهرسك وكوسوفو ورواندا ونيجيريا وكولومبيا وأفغانستان والعراق والكونغو الديمقراطية والسودان، وآثرت في أكثر من 1.7 مليون أسرة في أنحاء العالم.

احتفظت زينب بقصة زواجها الأول لنفسها إلى أن قابلت امرأة من الكونغو أخبرتها عن العنف الذي تعرضت له على يد الجنود أمام مرأى أطفالها خلال الحرب. وتقول سلمي في

أحد التصريحات الصحفية، إن شجاعة المرأة وإدراكها للارتباط الوثيق بين قصتها الفردية وقصص النساء في كل مكان أبكتها لساعات وآثرت فيها لدرجة شعورها بالخجل من نفسها لأنها تتحدث عن حقوق النساء مع أنها لم تبح بقصتها بعد.

في عام 2015، قررت الناشطة الحقوقية العراقية، التحول لمستوى جديد من النشاط الاجتماعي، فبدأت برنامج «نداء» التلفزيوني والذي يبث في 22 دولة، والمتخصص في قضايا النساء المختلفات وفي قضايا الفئات المهمشة في الشرق الأوسط.

وأطلقت سلمي في العام 2016، «مشروع زينب سلمي» بالتعاون مع إيه أو إل/ هافنغتون بوست بهدف تغطية القضايا العالمية

حب العلم والعمل كان وقود النجاح.. وتحويل كل رفض إلى «فخر»

اجتسام جمال - تونس

«آرليت جريصاتي» اسم لا يمكن أن يمحو من تاريخ العدالة اللبنانية وفي العالم العربية، فهي أول امرأة قاضية في لبنان، متجاوزة في ذلك ثقافة مجتمع شرقي جعل من القضاء مهنة ذكورية بامتياز.

«الثقة» الطموح، العمل الذي لا يكل ولا يمل ليلا نهارا.. المثابرة والتحدي تلك هي الكلمات المفتاح التي جعلت الفتاة التي تزوجت حسب عادات مجتمعها في سن الثامنة عشرة تتحول إلى علامة من علامات القضاء اللبناني.. لتتحدي ثقافة ذكورية وما يعتبره البعض عوائق أسرية وعوائق الزواج والأمومة، لتفتح الباب على مصراعيه لمئات اللبنانيات من أجل حقهن في ممارسة مهنة أحبوا بعد تمييزهن الدراسي. حيث أصبحت نسبة النساء القاضيات اليوم في لبنان 47.7 بالمائة فيما تمثل نسبة الذكور 50 بالمائة.

نجاحي غير العقليات

تعود السيدة آرليت بذكرتها إلى الوراء إلى أيام أن شاءت الصدفة أن تتحول إلى قاضية « كان دخولي عالم القضاء صدفة، فقد كانت كل عائلتي من الأطباء، كنت الأولى دائما في المدرسة وكنت أريد التخصص في طب الأطفال لكن أمي رفضت فد كانت الثقافة السائدة وقتها أن المرأة لا تعمل، فهي تتزوج، انتهت من التعليم في سن الـ 17 عشرة وكنت أنساءل ما الذي سيقوم به أصدقائي وزملائي فعلمت أنهم سيتوجهون لدراسة الحقوق في جامعة الياسوعية. فذهبت معهم وقمت في التسجيل في اختصاص العلوم الاقتصادية والحقوق، بعد ثلاثة أشهر من الدراسة وجدت أنني قد أحببت اختصاص العلوم السياسية وليس الاقتصاد»

لكن آرليت التي وجدت أنها قد اغرمت بدراسة الحقوق وجدت نفسها بعد ستة أشهر فقط ممن الدراسة متزوجة بحكم العادات، لكن ولحسن حظها كان زوجها قاضيا شجعها على مواصلة التعليم لكنه رفض أن تعمل في المحاماة «رفض زوجي أن أكون محامية فقد كان قاضيا نزيها، وكان يخشى أن يتهم بالمحاباة في صورة ما ربحت قضية وأنا زوجته. وفي أحد الأيام وجدت إعلانا في جريدة للدخول إلى معهد القضاء وكان هناك مناظرة بالفرنسية، وشجعني زوجي على أن أجرب حظي» تضحك آرلنت وقد لمعت عيناها وكأنها للتو تلقت نتيجة المناظرة «لقد نجحت وكنت الأولى في المناظرة.. وعدت لأسجل للدراسة في معهد القضاء



ثلاث سنوات رغم مسؤولياتي كزوجة وأم لثلاثة أبناء.. وهكذا أصبحت قاضية».

تحدثت آرليت ثقافة مجتمع لم يؤمن بعمل المرأة وحتى أمها لم تشجعها وغضبت «لما علمت أمي بنجاحي غضبت «جنت»، كان من العيب أن تشتغل المرأة في ذلك الوقت خاصة وأني من عائلة ميسورة، حيث يقال بان الزوج ليست له الامكانيات كي يصرف عليها، فأجبتها بأني متزوجة والقرار اتخذه معه ولا دخل لها في الموضوع.. بعد عشر سنوات من العمل، كان نجاحي مصدر فخر لعائلتي.. وأصبحت أمي فخورة بي وتخبر كل من حولها بأن ابنتها قاضية وتباهي بي أمام أصدقائها، وتغيرت عقليتها» وتضيف: «بالتوعية تتغير العقليات.. فبعد أن نجحت ابنتي وأصبحت طبيبة فرحت أمي التي رفضت أن امارس نفس المهنة في صغري.. بالتوعية تتغير العقليات، وهذا هو المهم»

عندما بكيت

لم يكن المشوار سهلاً بالنسبة إلى آرليت التي قررت مواصلة دراستها في معهد القضاء وهي الزوجة والأم. وتذكر أنها وعندما كانت تدرس في السنة الرابعة حقوق كان لديها ابن وكانت حاملاً بابنتها، وكان عليها التحضير للنجاح في شهر قبل الولادة، فدرست ما يدرسه الآخرون في سنة وكانت الأولى في الجامعة. لكن تحدياتها لم تكن فقط أيام الدراسة والأمومة بل كانت أيضاً في بداية مشوارها العملي.

لم يكن الطريق سهلاً أمام آرليت لتتجح كأول امرأة قاضية ولم تكن هذه الصعوبات اجتماعية بقدر ما كانت داخل الجهاز القضائي «كنت أول امرأة أدخلت إلى «المسابقة» سنة 1973.. كنت المرأة الوحيدة مع 13 رجلاً، وكنت أول امرأة تترسم في وظيفتها كقاضية.. لم يكن عملي في البداية سهل فمع بداية تربصي الذي يصير كل ستة أشهر كان هناك زميل غير مقتنع بأن تكون المرأة قاضية فكان يخفي الملفات لكي يعمل عليهم زميلي الرجل ولا اراهم. كان يتهمني بأني امرأة و أن النساء ثرثرات ولا يجدن كتم الأسرار، وكنت أغضب. أتذكر أنني بكيت وتهاطلت دموعي عند استماعي لهذه الاتهامات. كانت تلك هي المرة الوحيدة التي أبكي فيها في حياتي. تساءلت لماذا يظلمني ولماذا التمييز بيني وبين زميلي نحن في نفس المعهد ولنا نفس المستوى» وتضيف «من المفارقة المضحكة أن هذا القاضي بعد الحرب الأهلية تزوج من امرأة دخلت المعهد وأصبحت طبيبة نفسية، وأصبح يفخر بزوجته لقد تغيرت عقليته هو الآخر وأصبح يناديني يا «ريسة»»

في المقابل لا تنسى آرليت أنه ورغم وجود عقليات لم تتقبل عملها وسط الجهاز القضائي، كان هناك الكثير من رؤساء المحاكم والقضاة الذي دعموها وشجعوها وكانوا يقدرونها وساعدوها على النجاح. «أتذكر أنني مرة أن رئيس المحكمة التجارية ببيروت وهو شخص له رتبة علمية مهمة جداً، كان يلوم أحد زملاء في مردود ملفاته وكان يتخذني كمثل للنجاح ويسأله انظر لزميلتك رغم أن لها أسرة وثلاثة أولاد فهي ناجحة في عملها»

محظوظة بزوجي

لا يمكن للمجتمع أن ينهض في دعم مكانة المرأة ونجاحها دون مساندة الرجل هذا ما تؤكدته أول قاضية لبنانية قائلة «كنت أحب العلم والدراسة بشكل كبير.. ولولا أن أهلي قد أعاقوا نجاحي في مجالات أخرى ربما كنت أصل مراتب أعلى بكثير، لكن الله عوضني خيراً وأكرمني بزواج يؤمن بالمرأة وحريتها وبالمساواة وهو من شجعني، كانت عقليته متفتحة في ذلك العصر. كان يقول لي لا يهمك عملي وأنا إلى جانبك لأسانديك».

اليوم أصبحت نسبة القاضيات في لبنان 47.7 بالمائة، وأصبحت الطالبات الناجحات تفضلن العمل في مهنة القضاء نظراً لمكانتها الاجتماعية وجانب الاستقرار فيها فيما يفضل الذكور العمل في المحاماة أو الذهاب إلى الخليج للعمل وجني المزيد من الأموال. «اليوم أصبح المشكل مختلفاً، أصبحوا يشجعون الرجال على العمل في القضاء فكل الجيل القديم من الرجال والجيل الجديد من النساء، لقد تكاثرت بشكل كبير وسريع، أصبح بعض القضاة يتجهون للكليات لتشجيع الرجال للالتحاق بالمناظرة. في آخر مسابقة كان النجاح في الست ماعد لست نساء»

تعمل آرليت أيضاً كأستاذة جامعية في جامعة القديس يوسف وهي نفس الجامعة التي درست فيها، وتفسر أسباب تأنيث القطاع أيضاً بجديّة الطالبات «أنا أستاذة جامعية ألاحظ أن أغلب الطلبة الناجحين والجديين من الفتيات، ربما لفرط ما عانت الفتاة من التمييز ومنع في السابق من التعلم والعمل، هناك هجوم اليوم على الجامعات من الطالبات وهناك لهفة وإصرار كبير للعلم، هناك اليوم 69 بالمائة من طلاب الجامعة اللبنانية من السيدات، ولا يكتفين بالليسنس فهن يكملن الدراسة إلى الدكتوراه. وبعدها يسافرن من أجل التخصص في الخارج. لقد تغيرت العقليات اليوم في لبنان»

وتضيف «الحياة هي ما تحب.. أنا أحب العلم فلو تخيروني اليوم بين أن أذهب إلى السوق أو أقضي صباحاً مع السيدات سأقول أنني أفضل أن أبقى طيلة اليوم بين الكتب لأقرأ وأدرس أو أدرس طلبتي. كل التضحيات التي مرتت بها كانت تهون بالنسبة لي وكان طعمها حلو.. فقد كنت أشعر أنني أحقق ذاتي»



بوجودي معهم في الاعياد كان لدينا العطلة القضائية في العطلة الصيفية فكنا نخرج معا وكان لدينا الأعياد. لعل هذا النسق ساعدهم ايضا لتنظيم حياتهم والتفوق كطلاب لديهم وقت للعمل وآخر للعب قضائه مع العائلة». وتؤكد «لقد ضحيت كثيرا كنت أعمل كثيرا في الليل وعند نوم الجميع كي أستطيع التواجد معهم في النهار».

وبفخر تقول «سعيدة بنجاح أبنائي اليوم. وسعيدة أيضا بنجاحي كقاضية أنا اليوم قاضي شرف. وعندما تقاعدت كانت الشهادات رائعة، نجحت في ان اكون في ممارسة المهنة بعدل رغم اختلاف الطوائف والمذاهب في لبنان، عملت 42 سنة من 1973 إلى 2015 ، ولم أضع راسي ليوم على المخدرة بضمير يؤنبني. قد لا أكون تقدمت أكثر لأنني رفضت الوساطات والمناصب السياسية ومارست مهنتي حسب القانون وقناعاتي. واليوم تقاعدت ورأسي مرفوع في بلد صغير يعرف الجميع».

وتعتبر القاضية أنها اليوم تحاول الاستمتاع بالقراءة والمطالعة وإمضاء أكثر وقت مع الأحفاد وتعويض ما فقدته سابقا.

أرليت اليوم رغم تقاعدها فهي مازالت تعمل وتتعلم وتحاول تمرير رسالتها في الحياة للأجيال الجديدة فهي أستاذة جامعية في الجامعة التي درست بها تدرس قانون العمل والضمان الاجتماعي، وهي عضو في حزب التيار الحر، وهي رئيسة جمعية خيرية لإنماء المرأة تعلم الفتيات الفقيرات التمريض وأعمال أخرى •

في المقابل لم تعمل أرليت في القضاء الجزائي حيث كان يخشى على السيدات مقابلة المجرمين والقتلة والسفاحين، لذا تم منعهن سابقا من هذا الاختصاص. لكن دخلت المرأة مؤخرا في لبنان أماكن متقدمة في كل مكان «أصبحت مقتنعة اليوم أن كل الابواب قد فتحت للمرأة القاضية في لبنان. وبقيت فقط الثلاث مراتب الكبرى لها علاقة بالسلطتين التنفيذية والتشريعية وهي سياسية».

بين المسؤولية «مشعل» والاجنأ

«القضاء يفرض عليكم أن تنسوا الكثير من الأشياء في حياتكم وأن تضحوا بها حتى تنجحوا وتمارسوا المهنة بشرف ويحترمكم المجتمع». تلك هي الكلمات التي قالها عميد الكلية التي درست فيها بعد جمعنا في أول أيام دراستي الجامعية، كان شخصا منضبطا ومتفتحا يؤمن بعمل المرأة ويشجعنا.. وتضيف «كنا خمس نساء في الجامعة وكان يحملنا مسؤولية الأجيال القادمة قال لنا إذا نجحتم ستفتحون الباب إلى كل نساء لبنان وإذا فشلتم فستكون آخر دورة تدخل فيها إلى المعهد السيدات (تضحك في سعادة) ونجحنا وفتحنا الطريق للقاضيات.. لا أعتقد أن هناك ما يمكنه أن يقف أمام المرأة التي لها كفاءة ونزاهة اليوم».

وتستند إلى تصريح لوزير السابق للعدل الذي قال «إن المرأة القاضية أقل رشوة وأكثر جدية من الشباب ومستقلة عن السياسة».

بين حلمها لتكون قاضية متفوقة وثبتت نجاحها وفتح الطريق للنساء، وبين مسؤولياتها كأم وزوجة كان على أرليت التضحية بالكثير «لقد عملت كثيرا كنت أعمل لسنوات طويلة طيلة 18 ساعة باليوم، حتى أستطيع تجهيز أبنائي ليذهبوا إلى المدارس واعتني بالمنزل وأذهب أنا إلى قصر العدالة وأتوجه إلى الجامعة في المساء، ثم اعود مسرعة لأقوم بغسل الأولاد واستحمامهم ثم تقديم العشاء والاشراف على دراستهم ووضعهم في السرير للنوم. بعد كل هذا كنت أدخل إلى مكتبي لأدرس حتى الثانية واشتغل لأستيقظ في اليوم الموالي في نفس النسق. كان المشوار صعب جدا. تقول ابنتي أنني حرمتهم من وجودي أكثر من اللعب ومن الفرحة معهم في التلفاز، لكن لم يكن لدي الكثير من الوقت، لكنني قمت بواجباتهن لعلني عوضت كل شيء

في الأردن : الانتخاب حق دستوري هل يملكه السجين؟

سجينات يتمنين الانتخاب لكن القضاة تمنعهن

في زنازنتها تنتظر، الخمسينية عائشة السعيد بفارغ الصبر الخامس عشر من شهر أغسطس نطق الحكم ببراءتها أو إدانتها في قضية سرقة كانت قد اتهمت بها في منطقة الأغوار الشمالية في اربد بالمملكة الأردنية الهاشمية.

معتوها أو محجورا عليه لأي سبب ولم يرفع الحجر عنه.

ولم يحد قانون اللامركزية رقم 49 لسنة 2015 المادة 13 عن القاعدة عندما وضع نفس الشروط على الناخب. القانونان لم يحرما السجناء حق المشاركة، الأمر الذي يتعارض مع توجه الدولة في إشراك أكبر عدد من المواطنين في الانتخابات المقبلة، وفق الناشطة في مجال حقوق الإنسان فاطمة الدباس.

وتأمل السجينة فاطمة علي المشاركة في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات لدعم زوجها الذي يخوض الانتخابات البلدية في منطقة وقاص في لواء الأغوار الشمالية. ووقاص من ضمن المناطق التي صنفتها الحكومة عام 2010 من ضمن جيوب الفقر والتي تقول فاطمة إنها بحاجة إلى جهود مضاعفة لمواجهة التحديات التي تواجه المنطقة.



فدستور الأردن يتناغم والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها ولا يحرم السجينات من هذا الحق ولا يسلط عليهن عقوبتين في ذات الوقت.

وينص قانون البلديات رقم 41 لسنة 2015 المادة 39 بأن «لكل أردني أكمل الثامنة عشرة سنة من عمره الحق في انتخاب رؤساء وأعضاء المجالس والمجالس المحلية». كما حرم في نفس المادة من كان محكوما بالإفلاس ولم يستعد اعتباره قانونيا أو مجنونا أو

السعيد واحدة من (451) سجينة أردنية تقبع في مراكز وإصلاح والتأهيل في الأردن بانتظار أحكام بحقهن، ويوجد في السجون (451) سجينة منهن 255 تتراوح أعمارهن ما بين 18 الى 30 عاما و 75 سجينة تتراوح أعمارهن بين 20 الى 40 عاما.

لا شيء يمنع السعيد ومثيلاتها من ممارسة حقهن الانتخابي ونحن على أبواب أول انتخابات تعرفها المملكة في إطار المجالس المحافظات.



وتتمنى فاطمة التي سجتت بسبب قرض من صندوق التنمية وتراكت أقساطه دون الإيفاء بالدفع، أن تمنحها الجهات المعنية الفرصة للمشاركة خصوصا أنها قادرة على حشد المؤازرين لصالح زوجها.

«ولكل مواطن تنطبق عليه الشروط أن يمارس حقوقه المدنية والسياسية، فالسجين إذا أراد الترشح عليه أن يحضر شهادة عدم محكومية بعد خروجه وأن يعاد له اعتباره، أما الناخب فلا يشترط عليه سوى السن القانوني والأهلية العقلية» حسب الناشطة الدباس. إلا أن ما يعيق منح السجناء حق التصويت كما ترى الدباس، هو صعوبة وجود صناديق في مراكز التوقيف ووجود لجان مراقبة أو نقل كل سجين إلى مراكز الاقتراع مع توفير الحماية والأمن.

وهو ما أشار إليه مستشار مجلس المفوضين ومدير الشؤون القانونية في الهيئة المستقلة للانتخاب محمد القطاونة الذي أكد «بأن السجناء والسجينات لا يحق لهم المشاركة في العملية الانتخابية لعدم توفر مراكز للاقتراع في أماكن التوقيف، إضافة إلى أن الإمكانيات اللوجستية تغطي 4 ونصف مليون مواطن أردني».

وفي نماذج دولية، يمكن للجهات المعنية الاستفادة من الإجراءات التي قامت بها المغرب التي ستسمح بتصويت السجناء هذا العام في الانتخابات الجماعية والتشريعية، كما منحت السعودية في الانتخابات البلدية عام 2011 السجناء حق التصويت بتفويض شخص نيابة عنهم، وقد تطور مستقبلا إلى تصويتهم مباشرة. وسمحت بريطانيا عام 2010 لجميع السجناء -عدا المدانين في جرائم خطيرة- بالتصويت في الانتخابات.

مشاركة السجناء بالانتخاب مخالفة لأحكام الدستور لأن الدستور ينص على «أن الأردنيين سواء أمام القانون لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات»، ولا يوجد نص في القانون يحول دون مشاركة الناخبين حتى بالأحكام الصادرة عليهم بحسب النائب المحامي صالح العرموطي.

ومن الأولى، حسب العرموطي أن يوضع صندوق للاقتراع في مراكز الإصلاح والتأهيل وعلى الجهات الرسمية تأمين ذلك، مناشدا الهيئة المستقلة أن تمارس صلاحيتها في الطلب من تلك الجهات بتخصيص مراكز خاصة.

ويضيف أن هنالك أشخاصا موقوفون ولم تصدر بحقهم أية أحكام والمتهم بريء لحين تثبت إدانته، إضافة لوجود أشخاص موقوفين إداريا وهذا لا يشكل جريمة وأعدادهم بالآلاف. ومن حقهم الانتخاب علما أن أسماءهم توجد في كشوفات جداول الناخبين في الدوائر التي يتبعون لها مما لا يشكل عائقا أمامهم سوى الأمور التنظيمية.

انجز هذا المقال في إطار دورة تدريبية عقدها مركز «كوثر» للإعلاميين والإعلاميين بالأردن (جويلية/يوليو 2017) حول «دور الإعلام في تعزيز مشاركة النساء في الانتخابات البلدية»

«ولا تسقط العقوبة المسجلة على السجناء ممارسة حقهم الانتخابي، فهذا حق دستوري وعلى الحكومة أن تهتم بالأمر سواء بوضع نص في الدستور أو توفير أماكن للاقتراع» كما تقول المحامية عبير الرشدان.

وقد يخلق الجدل الواسع الآن فرصة في المستقبل لمنح السجناء حق الانتخابات، حيث لا يحرم القانون الموقوفين من الاقتراع بحسب القطاونة.

واستنادا إلى الدستور الأردني الذي يعتبر جميع المواطنين سواء دون تمييز، اعتبر رئيس الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان الدكتور سليمان صويص «بأن المواطن يبقى مواطنا وإن كان داخل مراكز الإصلاح ويفترض أن يمارس حقه الانتخابي كأى مواطن يعيش بحرية خارج القضبان».

إلا أن الجانب الإداري والتنظيمي هو الذي قد يكون سببا في إعاقة مشاركة السجناء كما يرى المحامي صخر الخصاونة، الذي اعتبر «أن أمر المشاركة يعود إلى التنسيق الإداري والتنظيمي بين الهيئة المستقلة للانتخاب ومراكز الإصلاح والتأهيل فيما إذا كانت هنالك إمكانية للمشاركة أم لا لضمان حسن سير الانتخابات». في حين قد يعد عدم

دور المرأة اليمنية في الانتقال الديمقراطي منذ 2011

آمال الحضرمي - اليمن



مطلبي تنفيذ مخرجات الحوار

الحوار موبايل
للإشراك أرسل "ح" إلى
5090
من جميع الشبكات

حكي التاريخ قبل الإسلام أن هناك كثير من النساء اليمنيات كانت لهن أدوار بارزة فعالة ومتميزة في اليمن أمثال الملكة بلقيس ملكة سبأ، التي مارست أول ديمقراطية في التاريخ اليمني، وكانت من أبرز الشخصيات في ذاك الزمان ولها مكانة عظيمة، وذكرتها الكتب السماوية كملكة حكيمة رشيدة مقتدرة وهي التي قالت (يا أيها الملا أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمرا حتى تشهدون). وكانت تأمر فتطاع. ومن أهم أعمالها العمرانية الذي أقامت مجدها ترميم سد مأرب العظيم.

ساهم كل هذا في دفع المرأة اليمنية للمطالبة بحقوقها المسلوبة، والخروج إلى الساحات والمشاركة في كل الفعاليات الثورية، للمطالبة في تغيير الصورة النمطية التي تم حبس المرأة فيها زمنا طويلا.

بناء على ما سبق كان للمرأة اليمنية حضور فعال في الساحات في أحداث 2011 في معظم محافظات الجمهورية مثل عدن وإب وحضرموت والحديدة وصنعاء وذمار وتعز، فنجد على سبيل المثال وليس الحصر الناشطة بشرى المقطري قائدة لساحة الإعتصام «ساحة الحرية» في تعز، والناشطة توكل كرمان قائدة لساحة التغيير في صنعاء. ما هو دور المرأة اليمنية في عملية الانتقال الديمقراطي منذ 2011؟ إلى أي مدى أثرت المرأة اليمنية في مسيرة الأحداث التي شهدتها العام 2011 وما بعدها؟ ماهي إسهامات وجوانب المشاركة للمرأة اليمنية في أحداث 2011؟ ما هي المكاسب التي حققتها المرأة اليمنية بعد 2011؟ وماهي أبرز المعوقات والتحديات التي تواجه الأنشطة والتحركات النسوية في اليمن ضمن دائرة الحراك الاجتماعي والسياسي؟

جاء الإسلام وبرزت السيدة أروى بنت أحمد الصليحية، وكانت على قدر كبير من الأخلاق الفاضلة ورجاحة عقلها وحسن تدبيرها والخبرة الواسعة والمعرفة الفائقة بأحوال الناس، كل ذلك ساعدها على إدارة شؤون البلاد في الظروف السيئة التي أحاطت به، واهتمت بتعليم الفتاه، والزراعة، والبناء المعماري، وإنشاء المدارس، وساد عهدها الاستقرار السياسي، وحل الخلافات بين العشائر ورسخت مبادئ التسامح.

ولقد عاشت اليمن في تدهور ملحوظ في الجانب السياسي والاقتصادي والأمني. ونتيجة للوضع المتردي للمرأة اليمنية اجتماعيا وعلميا وثقافيا وسياسيا، كان لذلك وقع كبير على حفيدات بلقيس وأروى، حرك ما هو مكبوت لديهن من حكمة رشيدة وأخلاق فاضلة ورجاحة العقل وحسن التدبير وحبهن للمشاركة السياسية، إضافة إلى رفضهن لما فرضه عليهن المجتمع اليمني القبلي ذو الثقافة التقليدية المحافظة والعقول الذهنية المتحجرة من الذكور.



مشاركة المرأة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل

يعتبر مؤتمر الحوار الوطني الشامل أهم حدث بعد 2011، ووفق المتغيرات المرتبطة بحضور المرأة في المؤتمر، تشكلت اللجنة الفنية بموجب قرار رئاسي في 14 يولييه 2012 للإعداد والتحضير للمؤتمر. وكان عدد المشاركين في اللجنة الفنية 25 شخصية يمثلون القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والشباب، بينهم 5 نساء بنسبة 20%. تشكل مؤتمر الحوار الوطني الشامل من 565 عضواً، تضمن مشاركة المرأة بنسبة 30%. وحققت النساء تفوقاً ملحوظاً في انتخابات اللجان الفرعية التسع في مؤتمر الحوار الوطني الشامل، حيث فازت امرأتان برئاسة لجنتين وهما لجنة الحقوق والحريات برئاسة الكاتبة المعروفة أروى عثمان، ولجنة قضية صعدة برئاسة الأديبة نبيلة الزبير.

وبناء على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، صدر في 18 مارس 2014 قرار جمهوري يقضى بتشكيل لجنة صياغة دستور البلاد، ومن بين 17 عضواً تم ترشيح 4 نساء يمينيات لتمثيل المرأة اليمنية في هذا العمل السياسي الكبير، ولأول مرة يحدث في تاريخ اليمن أن تشارك المرأة في صياغة دستور اليمن.

المشاركة السياسية للمرأة اليمنية بعد مؤتمر الحوار الوطني الشامل

استناداً إلى مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، نرى أن حضور المرأة في الحياة السياسية ما زال ضئيلاً. ففي 7 نوفمبر 2014 تشكلت حكومة الشراكة الوطنية، وحصلت المرأة على ثلاث وزارات. وفي 4 أبريل 2016 كلف أحمد عبيد بن دغر بتشكيل حكومة جديدة، حصلت المرأة فيها على وزارتان: وزارة العدل، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. كما أخذت بعض النساء حقهن في التعيينات الدبلوماسية

في العام 2016 وتم تعيين سفيرات لليمن في هولندا، وبولندا، وروما. ويكشف ضعف تمثيلية النساء، عن وجود معوقات وتحديات مازال تواجه الأنشطة والتحركات النسوية في اليمن ضمن دائرة الحراك الاجتماعي والسياسي على غرار قصور الوعي الثقافي والفكري وضعف التنشئة السياسية للمرأة اليمنية، سيطرة الأعراف والعادات القبلية التي تنعكس في جعل المجتمع مجتمعاً ذكورياً، تفشي الأمية في ظل محدودية فرص التعليم للفتاة اليمنية. ولا ننسى إضافة إلى ذلك محدودية العناصر القيادية الفاعلة من النساء اللواتي يمكن أن يتزعمن قيادة التغيير، و بروز تيارات دينية وجماعات أصولية لها مواقف مناهضة وغير محفزة لمشاركة المرأة، ومحدودية قدرة المرأة اليمنية المشاركة في مجريات أحداث 2011 على تفعيل آليات التنسيق مع نظيراتها على المستوى الإقليمي والدولي. علاوة على الإشكالية التي أعقبت مرحلة انتهاء مؤتمر الحوار الوطني الشامل ودخول الأطراف اليمنية في صراع سياسي كبير تخللته حروب داخلية وخارجية، حول ما سيتم عكسه في مسودة الدستور اليمني الجديد، ما أدى إلى تجميد الحديث عن تنفيذ أي استحقاقات للمرأة اليمنية.

نعيش اليوم حراكاً غير مسبوق في مجال حقوق المرأة وتفعيل مشاركتها السياسية والاقتصادية والثقافية. فحديث السخرية والمعارضة الشديدة لمشاركتها لم تعد كذلك الآن، حيث أصبح من أولويات الحكومة إضافة المرأة إلى حسابات الخطط التنموية كقوة منتجة ومساهمة في صنع النهضة اليمنية سواء بطرح مشروع (الكوتا) النسائية وتطبيق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل التي تكفل للمرأة إثبات وجود فعلي مؤثر.

وإن دور المرأة في الانتقال الديمقراطي في اليمن يحتاج إلى العديد من المتطلبات الأساسية، ومنها العمل على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل فيما يتعلق بحقوق المرأة اليمنية، وتفعيل قرارات مجلس الأمن حول حماية المرأة، ومنح المرأة حضوراً وفاعلية أكثر في دوائر صنع القرار وفي الهيئات الحزبية ودعم تسلم النساء مواقع إدارية عليا في مختلف المؤسسات الحكومية.

لذا يمكن القول إن الانتقال الديمقراطي الذي لمستته المرأة خلال بضع سنين ليس كافياً لترسيخ الديمقراطية، ولكنه عمل نقله نوعية كخطوة إيجابية ستوصلها إلى تحقيق أهدافها المنشودة. لكن السؤال الذي يمكن طرحه هو: ماذا بعد المرحلة الانتقالية، ومتى ستتحقق للمرأة اليمنية كامل حقوقها التي تشدها ونصت عليها التشريعات المحلية والدولية المناصرة للمرأة؟



Simplification of decentralization and gender-responsive local budget

The training also aims at simplifying the concepts of local budgets by presenting their funding and mechanisms of institutional and civil control as well as introducing the concept of gender-responsive local budgets through the approach of successful international experiences in the field and adjusting them to the Tunisian context, while highlighting the reality and challenges of the gender-responsive budgets of the local authorities in Tunisia according to the specificities of the regions.

Participants in the training workshops adopted simplified examples such as the National Program for Reduction of School Dropout which features clear disparities among various parts of the Republic, The National Program for Rural Women, the National Program for Drinking Water Supply, the National Program for Rural Tracks, the implementation of which will change the lives of women and men in rural areas in accessing school and work and decision-making and bringing services closer to them.

Budgets not specific to women

Aisha Bellhassen, a gender-responsive budget expert and trainer of participants in these workshops said “the gender-responsive budget is a budget aimed at eliminating all forms of discrimination against women.

This is demonstrated by international experiences, which aim to achieve women’s economic and social empowerment and to guide domestic policies from within to be more effective in achieving the principles of gender equality, but they are not budgets specific to women.

They also do not require an increase in expenditure, but rather setting new priorities, equitable redistribution of the local budget, while taking into consideration the equality between men and women.

They may require making special measures targeting both women and men as required by the gender needs.

Effective funding for equality

In the view of trainer Aisha Belhassen, with the adoption of a gender-responsive budget, the effectiveness and efficiency of the financing of equality needs to be checked, i.e. noting any improvement in the extent of the disparities between men and women in a particular land area, while proving that the appropriations have already reached the target group and that the latter is satisfied with what has been achieved. Then, one can talk about an effective funding for gender equality “.

Belhassen adds that decentralization is a system that has been created to “ensure the development of local communities established by the constitution. The budgets of these groups should be adopted on the basis of gender equality through a comprehensive and horizontal approach that takes into account the

gender approach in all stages of development policies and at all levels of organization and all aspects of the programs, projects and activities regionally and locally.

“Women’s involvement in all development policies and programs is a necessity”

On the role of women in public policies, the expert on gender - responsive budgeting emphasizes that “the essential and important role women play in managing public affairs cannot be ignored and their full involvement in all areas must be ensured to achieve integrated and sustainable local development in all areas.

This is done by mainstreaming gender approach and equality in all public policies and development programs at all levels from the stage of policy-making and drawing up development programs to their implementation, follow-up and control. Its role includes defining the project, its planning, implementation, follow-up and evaluation. “

Gender-sensitive public policies “Key to Development”

Magistrate Aisha Belhassen said: “we have been used in the past to public policies that are not gender-sensitive. They are simply spending money and public funds and deviating from their goals.

If public policies are not gender-sensitive, they will not make progress or improve the living conditions of Tunisians.

Indeed, gender-sensitive policies are critical to development in regions.

Therefore, in developing a gender-responsive local budget, gender disparities must first be identified and positive and specific measures taken in a manner that responds to the needs of residents in the municipal, regional or district or national areas to reduce disparities between men and women. “

Gender-responsive budgeting: fair redistribution of the budget to achieve development and equality

Souhir Chaabani - CAWTAR

Under the provisions of Chapter VII of the 2014 Constitution, and as the local authority is the closest administrative authority to citizens and since it represents the central authority in a certain land area, the decentralization system in Tunisia has been enshrined in the Constitution.

The system consists of three categories of elected local councils, namely, municipal and regional councils and district councils, and is based on the principles of election and free management. The councils enjoy legal personality and administrative and financial independence.

The purpose of decentralization in its new constitutional concept is to directly involve citizens in the political and development programs at the local level with the aim of establishing participatory democratic rule and strengthening the foundations of local democracy, in accordance with the provisions of the new constitution.



The Tunisian State has embarked on integrating the gender approach into the budget during the preparation process of the Development Plan 2016-2020.

This is in line with the major reforms adopted in the area of public finance, especially the adoption of the budget by objectives methodology, which is an important and appropriate opportunity to adopt the gender approach.

The gender-responsive budgeting is the cornerstone in drawing up and implementing development policies incorporating a gender approach and ensuring equality between men and women in development.

Training workshops for Bizerte, Gafsa and Gabes activists

In this context, the Center of Arab Women for Training and Research (CAWTAR) implemented the project "Women's Participation and Media, Basis for Better Local Governance" in partnership with the Spanish Agency for International Cooperation to strengthen women's participation and the media in protected policies and public affairs management in the governorates of Bizerte, Gafsa and Gabes.

Under the Partnership Program, CAWTAR organized a series of training workshops for representatives of civil society and

media in the governorates of Gabes and Gafsa to introduce the elected local councils, their composition and powers, the local government mechanisms approved by the Constitution and the draft local authorities' code.

This is to mainstream the concepts of decentralization and local government, while raising awareness of the importance of mainstreaming gender in the local government system and highlighting the role of women in decision-making in the expected municipal and local elections.



Mrs. Widad addressed the Tunisian women achievements in the different sectors and from all the Tunisian cities “Women should be well represented in the TV programs as decision makers, business owners, ministers, etc. Tunisia has many female entrepreneurs who succeeded in developing their small enterprises to regional projects and organizations not only in Tunisia but in other African countries. Therefore, media in all its forms should be presenting all these success stories to give hope to the Tunisians and contribute in achieving equality”.

“Detect Tax Evasion, In Return Improve The Public Services”

She also highlighted the role of media and other governmental authorities in detecting tax evasion, improving compliance and enhancing tax rules.

She added that the government should raise awareness of tax payment and impose sanctions to the evaders; in return it should improve the public services as education, healthcare, transportation and infrastructure.

Contribution To Women Economic Empowerment

Mrs. Bouchameoui noted that through her presidency of the Tunisian Union of Industry, Trade & Handicrafts (UTICA), she tries to be a role model to the Tunisian

women. Moreover the UTICA aims at integrating women from all the Tunisian cities and regions in the economic life. Also, it aims at empowering women in trade and industrial unions and creating new opportunities for female business owners.



“Stop Doubting Investors”

She stressed that we should stop doubting organizations owners and investors as it raises fears and impedes their abilities to launce projects.

Mrs. Bouchameoui “Member In The European Center For Peace And Development”

When asked about her winning of the Novel Prize for national dialogue, Mrs. Bouchamawi expressed that the prize paved the way for her membership in the European Center for Peace and Development (ECPD) in Belgrade and enhanced the political and academic status of Tunisian women as influential decision makers.

WIDED BOUCHAMEOUI

PRESIDENT OF THE TUNISIAN UNION OF INDUSTRY, TRADE & HANDICRAFTS (UTICA) AND MEMBER IN THE EUROPEAN CENTER FOR PEACE AND DEVELOPMENT

WOMEN ECONOMIC EMPOWERMENT, TAX EVASION AND MEDIA ROLE

Sohila Mohamed / Lobna Najjar - CAWTAR

The President of the Tunisian Union of Industry, Trade & Handicrafts (UTICA) Wided Bouchameoui received an interview on November 7, 2017, with the Center of Arab Women for Training and Research (CAWTAR) to discuss the role of women small businesses-owners and the barriers hinder Tunisian women's integration in the economy.

Many Obstacles Facing Women Business Owners

"Tunisian women have enjoyed many rights and freedoms since Habib Bourghuiba era in 1956; these rights were enacted in the Tunisian constitution of 2014" Mrs. Bouchamawi said.

She pointed out that upon a survey conducted by the international labor office, it is estimated there are 10000 female business owners in Tunisia. Women's contribution in the economic sector is limited because of different reasons.

She mentioned the absence of encouraging environment for women to have their own enterprises and that "Many women lack will and persistence to start their own business, additionally the ambitious women who initiate small enterprises face difficulties as the ability to get fund, bureaucracy and administrative barriers. Nevertheless, women are usually the ones responsible for the household and most of them are afraid not to succeed in achieving a work-family balance".

Mrs. Bouchameoui addressed the education as "a key factor in enhancing the gender-gap in the economic sector since the educational system in Tunisia does not match with the labor market needs, nevertheless



women are oriented towards specific professions to be doctors, teachers and lawyers however, they are recently integrated in the technological sector. Thus, the government should consider reforming the educational system upon the new variables, launching new fields and innovative projects and eliminating the gender-specific jobs culture".

"Media Should Focus On Women Successes"

"Media is the fourth power thus it should be focusing on women successes and achievements in politics, sports, business and culture instead of highlighting the negative aspects" said Mrs. Bouchamawi.

Entrepreneurship and Women's Leadership:

Nothing is impossible for the Tunisian woman



Souhir Chaabani - CAWTAR

Entrepreneurship and Women's Leadership, held September 15th 2017 by the Center of Arab Women for Training and Research (CAWTAR) and the Center for International Private Enterprise (CIPE).

This day was about Women in Leadership Today in Arab countries and especially in Tunisia. It was dedicated to an exchange fruitful between the guest of honor Professor Selima Ahmad the president and founder of BWCCI, and the women participants on the obstacles and opportunities that exist on good practices, edifying examples of female success share their experiences, to learn from each other and debating women's leadership in the future.

The conference brought partners from Associations sector, Tunisian administration, researchers and national institutions to learn from the diversity of experiences.

Participants in the opening of the conference agreed that "men have a better shot at leadership positions in business and politics", and there was a consensus, that "women are qualified and equally to men but many barriers still persist".

It also helped to estimate that Tunisian women indistinguishable from men on keys leadership traits such as intelligence and capacity for innovation, with many saying "they're stronger than men in terms of being compassionate and organized leaders".

The keynote Speech was about the success story of the guest of honor Professor Selima Ahmad president and founder of the Bangladesh Women Chamber of Commerce and Industry (BWCCI).

Professor Selima Ahmed presented her own entrepreneurship concept which is "To create the way to save life, to boss your life and to create a job for yourself and for others and all things can be done with trust".

The first Session was about results of studies on women's entrepreneurship. The Statistics presented that Tunisian entrepreneur women face challenges and obstacles of all kinds that hinder the growth of their businesses and also prevent them from participating more

in the social and political life of their country such as Difficulties to finance, Instability of political climate, Corruption and especially Men Egoism.

In the same context, participants insisted that the statistics should inspire today's female entrepreneurs to grab hold of the opportunities, continuing the momentum and proving that women can be valuable assets in the business world.

They approved also that female entrepreneurship is booming today and it is certainly head in the right direction but female founders still have a long way to go to make a large economic impact.

The second Session presented six honorable examples for the Tunisian women, prove that "Nothing is impossible for the Tunisian woman".

Six success stories full of determination, challenge and ambition despite difficulties and obstacles they faced.

What we have here is a framework to look forward developing Female Entrepreneurship and Leadership in Tunisia and all Arab countries to continue what CAWTAR started from 1993 ●

Foreword

Lobna Najjar - CAWTAR

This issue of “Cawtaryat”, which we have chosen to make it general rather than centered on a topic covered by CAWTAR, reflects the reality and prospects of the situation of Arab women.

It also focuses on the obstacles and challenges that still limit the fair participation of women in various fields.



This issue has come up this time with portraits of leading women in various fields: justice, investment and enforcing peace and security ... This refers to the diversity of the social roles played by Arab women in various fields and the progress made by their status and conditions to which have undoubtedly contributed the legislation systems and legal mechanisms that have kept promoting the rights of Arab women.

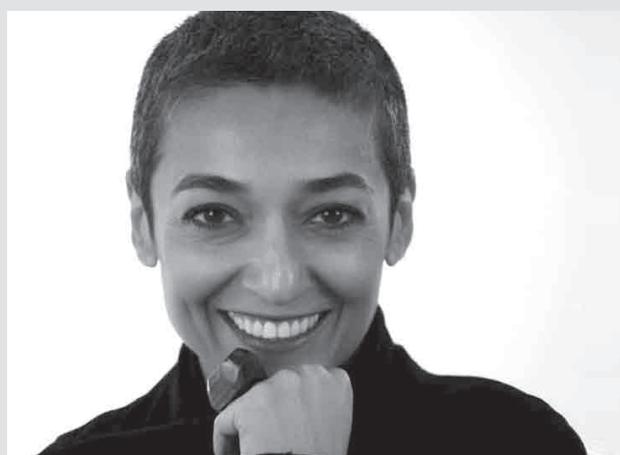
This issue’s interview with Lebanese lawyer and human rights activist Manar Zuaiter presents the idea of implementation of Resolution 1325 on security and peace in relation to the institutional, political and social environments and the situation of women in the Arab region in the light of the instability and the growing risks of terrorism and armed conflicts here and there.

Other articles dealt with issues related to the conditions and issues of women in a number of Arab countries, such as the importance of Resolution 1325 to protect women and girls during periods of conflict and peace and their access to justice, the right of female prisoners to vote in



Jordan and the reality and situation of women six years after the Yemeni revolution.

This issue also highlights some of the programs implemented by CAWTAR within the framework of its work “Arab Women and the Media”: “Women’s Participation and Media: A Basis for Better Local Governance” and “Enhancing Women’s Presence in Media at the Local Level”.



These are programs that contribute to the development of equal participation of women in public and political life nationally, regionally and locally, where the media, especially the local media, play a key role in producing gender-sensitive media content and supporting women’s participation in political and civil life.

CAWTAR Center aspires to keep the Cawtaryat Newsletter a platform that goes beyond defining the Center’s programs and activities to further discuss women’s issues and keep pace with the Arab countries’ mobility in relation to them ●



Dr. Soukeina Bouraoui
Executive Director

The changes underwent by the Arab region in recent years have imposed the concept of development and partnership in the governance of local affairs as a pillar of political, economic, social and cultural reform.

This is an incentive for the promotion of participatory democracy in the management of local affairs in order to achieve better development outcomes that benefit all groups and communities, women and men.

It cannot be considered that there is a consistent approach to building a real and effective decentralization system in most Arab countries. It is rather a response to the requirements of a will or to regional and local demands and pressures or other criteria, whether national or ethnic.

An analysis of the situation in the region shows that there is a difference in the pattern of changes according to indicators of the maturity of the community environment and the effectiveness of civil society organizations, as well as the extent of interest in the involvement of women and youth in the formulation of policies and development plans.

Indeed, local development policies require further promotion of women's access to the privileges of decentralization policy, including the legal and legislative aspects, cultural and social foundations, economic

foundations, the political boldness of actors among political parties and political decision makers, civil society structures and the media.

However, an examination of the impact of local development and decentralization on the situation and roles of women reveals many difficulties and challenges related to decentralization on the one hand and gender mainstreaming on the other.

One of the challenges is related to decentralization in general and to gender.

With regard to decentralization, the decline in social and economic conditions has made decentralization limited to the field of public services without clearly covering decision-making and the participation of citizens from the drafting to the implementation stages.

With regard to gender, a frivolous and unequal treatment of women is recorded at various levels and stages, as well as the weak character of the laws and decrees determining the nature of the policy of decentralization, which makes them inconsistent and even contradictory.

Within this context, civil society organizations and the media have a central role in promoting women's participation in the comprehensive development process and working to take advantage of the opportunities and choices that the 2030

Agenda for Sustainable Development provides for all people and groups without exception and requires a participatory approach that brings together all stakeholders including rights holders and duty-bearers ●



كوتريات عدد 66 - أكتوبر/تشرين الأول - 2017

نشرية تصدر عن مركز المرأة العربية
للتدريب والبحوث كوثر

Edited by the Center of Arab
Women for Training and Research
Cawtaryat 66 - 2017

- المديرة التنفيذية لكوثر : د. سوكينا بوراوي
- مديرة التحرير : اعتدال المجبري
- رئيسة التحرير : لبنى التجار الزعلامي
- فريق التحرير : سهير الشعباني
- سهيلة محمد مصر
- آمال الحضرمي اليمن
- ابتسام جمال تونس

الأراء الواردة في المقالات المفضاة تعبر عن الرأي
الشخصي للكاتب ولا تعبر بالضرورة عن آراء مركز كوثر

Signed articles do not necessarily
reflect the view of cawtar

CAWTARYAT

7 Impasse N° 1 Rue 8840 Centre Urbain Nord
BP 105 Cité Al khadhra 1003 - TUNIS
Tél : (216 71) 790 511 - Fax : (216 71) 780 002
cawtar@cawtar.org
www.cawtar.org